Cour Pénale Internationale
International Criminal Court
Assemblée des États Parties
Assembly of States Parties

بيان صحفي: لاهاي- ٢ آب/أغسطس ٢٠١١

التكامل

ICC-ASP-20110802-PR707

بعد نظرها في مسألة التكامل كجزء من التقييم للعدالة الجنائية الدولية، اعتمد مؤتمر المراجعة القرار " آر سي/1 التكامل"، الذي في جملة الامور أكد أن الملاحقة القضائية الفعالة لأخطر الجرائم يجب أن تكون ضمن اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاون الدولي؛ باعتبار أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية في التحقيق والمقاضاة في الجرائم الأشد خطورة التي تثير قلقا دوليا؛ و باعتبار ضرورة اتخاذ تدابير إضافية على الصعيد الوطني وعلى النحو المطلوب لتعزيز المساعدة الدولية على نحو فعال لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، وشجع المحكمة، والدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، من أجل استكشاف المزيد من السبل التي يمكن بها تعزيز قدرات الهيئات القضائية الوطنية للتحقيق ومحاكمة الجرائم الخطيرة التي تثير قلقا دوليا.

وقد أدى هذا الاعتراف بأهمية تعزيز القدرة الوطنية للدول على التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم المذكورة في نظام روما الأساسي من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بالتكامل بموجب النظام الأساسي، كما أدى الى النظر بتركيز أكبرمن قبل الجمعية لهذا الموضوع. على وجه الخصوص الدور الذي يمكن ان تلعبه الدول والمحكمة وغيرهم من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني في تعزيز قدرة الدول على التحقيق والملاحقة القضائية في هذه الجرائم هو امر في غاية الأهمية. تحقيقا لهذه الغاية من خلال اجتماع المؤتمر الاستعراضي و من خلال القرار RC / 1، والذي أكدته الجمعية العامة في قرارها ICC-ASP/9/Res.3، منح التفويض التالي الى الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف:

"يطلب من الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف، وفقا للقرار ICC-ASP/2/Res.3، وضمن الموارد المتاحة، تسهيل تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى بما فيها المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وتهدف إلى تعزيز السلطات القضائية المحلية، ويطلب من الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف أن تقدم تقريرا إلى الدورة العاشرة للجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد ".

كان فريق العمل في لاهاي الخاص بمكتب الجمعية ينظر في هذه القضية بتوجيه من الميسرين السيدة يولاندا دواريكا (جنوب أفريقيا)، والسيد كريستيان نيسن (الدانمرك)، وحققت تقدما جيدا.

من أجل أداء ولايتها، قامت الأمانة العامة كخطوة أولى بإنشاء التكامل الاكسترانت، و الذي سيدخل حيز التنفيذ في الاسابيع المقبلة. وسوف توفر قاعدة معلومات عن الأحداث المتعلقة بالتكامل، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وأنشطتها، وتيسير الاتصالات بين الدول المانحة والمنظمات والمجتمع المدني والدول المتلقية، من أجل تحقيق هدف تعزيز القدرات الوطنية حسب الاقتضاء. والجهات المعينة ستمنح القدرة على نشر آخر المعلومات ذات الصلة على الشبكة الخارجية لتبادل المعلومات.

الأمانة العامة تتشاور أيضا مع الجهات الفاعلة التي تشارك في أنشطة التكامل من اجل الحصول على نظرة مباشرة لهذه الأنشطة و بالتالي العمل بصورة افضل على أداء ولايتها لتيسير تبادل المعلومات.

نقطة الاتصال المعينة التابعة للأمانة العامة للتكامل هي السيدة غيل راموتار ألف، المسؤولة القانونية، التي يمكن الاتصال بها على العنوان التالي : aspcomplementarity@icc-cpi.int.
يمكن للأشخاص الراغبين باجراء اتصال في نيويورك القيام بذلك عبر السيد رينيه هولباخ، مساعد الرئيس، على العنوان التالي: advisor4@nyc.llv.li.

أصحاب المصلحة مدعوون لنقل معلومات الاتصال بهم إلى العناوين المذكورة أعلاه.